المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 18-12-2006
الصفحـات : 25
العـــدد : 14723
المسلسل : 192

تظل النظرة العامة إلى الاقتصاد السعودي واعدة، اذ شهد أفضل أداء على الإطلاق خلال الأربعة أعوام السابقة في ظل دعم قوي من القطاع النفطي. ومن المتوقع أن ينتهج خطاً قوياً في عام ٢٠٠٧ حيث توجهت الحكومة السعودية منذ عدة أعوام بقوة نحو تحقيق تحول ملموس في الأداء الاقتصادي في شتى النشاطات ودفع القطاع الخاص للمشاركة بنسبة أكبر في الناتج المحلي، و من المتوقع أن تحقق الميزانية فائضا في هذا العام ٢٠٠٧ والأعوام المقبلة. وهذا الافتراض مبني على عدة أسس أهمها تواصل التدفقات الكبيرة لإيرادات النفط التي ستمهد لعام آخر من قوة الدفع للميزانية، انضباط عالي في إدارة الإنفاق الحكومي. تراجع المديونية. توقع ارتفاع النمو الإجمالي الفعلي بمعدل ٦,٥ ٪ مع وصول نمو القطاع غير النفطي إلى معدل نمو بنسبة ٨,٥ ٪.

تعلن اليوم.. المشاركون في ندوة «عكاظ»:

توجيه فائض الميزانية العامة لتنمية الموارد البشرية ودعم المنشآت الصغيرة وصندوق الأجيال

د. داغستاني

د. العدلي

خليفة

بترجي

الفت

المصـــــدر :	عكاظ		
التـــاريخ :	18-12-2006	العـــدد :	14723
الصفحـات :	25	المسلسل :	192

> د. العبدلي: استراتيجية لادارة الفائض وترشيد المصروفات العامة
>
> جمال: زيادة الفائض تعزز الاستمرار في خفض الدين العام والتوسع في المشاريع التنموية
>
> د. داغستاني: توجيه جزء كبير من المخصصات للمناطق الأقل نموا في الجنوب والشمال
>
> خليفة: ادارة معدلات النمو المرتفعة والسيطرة على التضخم وتعزيز الاستثمارات أبرز التحديات
>
> الفت: طرح مشاريع استثمارية غير نفطية بتريليون ريال يدعم اقتصادنا لعدة سنوات قادمة
>
> بترجي: استثمار ٢٥٠ مليارا في المدن الاقتصادية

ادار الندوة: وليد العمير - حامد العطاس

المشاركون في ندوة «عكاظ» توقعوا أن ينعكس فائض الميزانية التي ستعلن اليوم ايجابا على الاقتصاد السعودي وتعزيز استمرار الانتعاش الاقتصادي في السنوات القادمة وأشاروا الى ضرورة وضع استراتيجية لادارة فوائض الميزانية وتبني سياسة الترشيد المجدي في كثير من المصروفات وتخصيص جزء من الميزانية لصندوق الأجيال القادمة وتوجيه البقية لتسديد الدين العام وانشاء المشاريع التنموية ذات العائد للوطن والمواطن وتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة لازالة معوقاتها وتحسين قدرتها التنافسية.

فالى مضابط حوار الندوة:

«عكاظ»: ماذا تم ومالم يتم من الخطط والبرامج المتضمنة للميزانية الحالية؟

مراقبة بنود الميزانية

- د. العبدلي: اعتقد أن هذا السؤال في غاية الأهمية ويجب أن يطرح على الأجهزة الحكومية وعلى رأسها وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بصفتها الجهات المعنية الأولى حاليا بمرحلة تنفيذ ميزانية الدولة. ومن الأولى أن يقوم مجلس الشورى بصفته سلطة تشريعية بدور المراقبة والمتابعة لأجهزة الدولة حيال تنفيذ بنود الميزانية وخاصة جانب المصروفات. وللأسف فان بنود الميزانية التقديرية في الغالب لا يتم الالتزام بها في مرحلة التنفيذ. ولذا نجد أن مشروعات في عدد من القطاعات يتم اعتمادها في سنة تم ترحل إلى موازنة أخرى وهكذا، وهذا بسبب ضعف الدور الرقابي من جهة حيادية. والمعني بذلك هو مجلس الشورى. لان هذا هو دوره في مرحلة تنفيذ بنود ميزانية الدولة.

انجاز معظم برامج موازنة ٢٠٠٦

- جمال: لا شك أن معظم البرامج والخطط الخاصة بموازنة عام ٢٠٠٦ قد تم انجازها أو على الأقل لنقل تم اعتمادها وذلك لما يتوقع من تحقيق فوائض في الميزانية تصل الى ٢٠٠ مليار ريال بزيادة ١٥٠ مليارا عن التوقعات والتقديرات، جاء ذلك كنتيجة مباشرة لاستمرار أسعار النفط عند معدلات ٥٥ دولارا للبرميل تقريبا.

«عكاظ»: المدن الاقتصادية ماذا عن اعتماداتها؟

- د. داغستاني: المدن الاقتصادية لها تكاليف استثمارية واضحة وبرنامج تنفيذي محدد. ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ يتم تنفيذها بواسطة الشركة المساهمة المناط اليها هذا المشروع.

- د. العبدلي: في اعتقادي أن تمويل المدن الاقتصادية ينبغي أن يوكل إلى القطاع الخاص. أولا لأن المستفيد الأول هو قطاع الأعمال وينبغي أن يكون مشاركا رئيسيا في تمويل هذه المدن الاقتصادية، ثانيا، الدولة ومنذ زمن تسعى إلى خصخصة القطاعات الاقتصادية، وإذا تولت الدولة إدارة وتمويل هذه المدن فبذا سوف يتعارض مع استراتيجيتها.. وأعتقد أن الدولة تدعم هذه المدن استراتيجيا وتفسح المجال للقطاعات الخاصة لإدارتها وتمويلها.

المدن الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل

- خليفة: ستساهم المدن الاقتصادية التي تم اعتمادها مؤخرا في تنويع مصادر الدخل وستكون مجالا واسعا للاستثمارات سواء أكانت محلية أو أجنبية لأنها ستوفر فرصا وأوعية استثمارية للإدخارات المحلية والاستثمارات الأجنبية التي تأتي في الغالب بتكنولوجيا وبمعرفة تقنية عالية كما توفر المدن الاقتصادية فرص العمل بشكل كبير.

وتوزيع النمو الحضري في مناطق جديدة متكاملة الخدمات والحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية المكتظة بالسكان. وسيتم تخصيص جزء من فائض الميزانية لتمويل المدن الاقتصادية بالإضافة إلى طرح قسم من أسهمها للاكتتاب العام وما يعنيه ذلك من فتح قنوات استثمارية أمام مدخرات المواطنين مما يحقق لهم عوائد على تلك المدخرات في الأجلين القصير والطويل علاوة على ما تضيفه لسوق المال من توسيع قاعدة السوق من حيث عدد الشركات المدرجة في السوق الأمر الذي يتيح تنوعا أكبر في الفرص المتاحة أمام المستثمرين.

- جمال: ان فكرة المدن الاقتصادية قائمة على مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص ولن تنجح هذه المدن دونما تعاون حقيقي فيما بين القطاعين وكما هو معلوم الإعلان عن المدن الاقتصادية مدينة الملك عبدالله ومدينة المعرفة ومدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد بحائل ومدينة جازان. ان نجاح هذه المدن يحتاج الى جهد كبير لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وهذا يتطلب متابعات دقيقة للنظم في مراحل تنمية هذه المدن ومراجعات دورية للنتائج.

ونعلم أن هيئة الاستثمار كلفت بمهام الاشراف على المدن الاقتصادية الجديدة. ونتمنى أن يكون هناك جذب لاستثمارات صناعية وانتاجية حقيقية لهذه المدن لا أن تتحول الى استثمارات رأس مالية لتداول اسهم

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 18-12-2006 العـــدد : 14723
الصفحـات : 25 المسلسل : 192

شركات تأسيس المدن الاقتصادية وعقاراتها بغرض المتاجرة. وكنت أتمنى أن لا نسرع باتجاه تأسيس عدة مدن عالم نصر بتجربة متكاملة لأحد هذه المدن.

– بترجي: لاشك أن دعم خادم الحرمين الشريفين للمدن الاقتصادية التي دشنها في بعض مناطق المملكة هي خطوة جبارة في طريق التنمية نظرا لما تمثله من أهمية كبرى في استقطاب رؤوس أموال خارجية وداخلية تستثمر بطرق مبتكرة وبهذه الطريقة استخدمت في بعض دول العالم ولاتكلف ميزانية الدولة والأموال المتوقع أن يتم استثمارها في هذه المدن يصل الى ٣٥٠ مليار ريال وهي تفتح آفاقا واعدة في سبيل توطين التقنيات المتطورة.

المشاريع الجديدة دعم للميزانية

– الفت: من المتوقع أن يزيد حجم مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد الوطني بما يوازي الضعف عن الأعوام السابقة، وهذه أعلى نسبة له منذ ٢٥ عاما. وطرحت الدولة ٣٧ مشروعا رئيسيا في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ بما قيمته اكثر من تريليون ريال (ألف بليون ريال). وسوف يرتفع احتياطي الموجودات لدى البنك المركزي الى ٨٤٠ بليون ريال وهو ما يكفي لدعم الميزانية لعدة سنوات قادمة.

والمدن الاقتصادية كما أشار الأخوان هي أحد روافد الاقتصاد القادمة وتنويع مصادر الدخل وكما هو واضح أنها تمول من قبل القطاع الخاص.

«عكاظ»: ما الخطط والأولويات المتوقعة لميزانية اليوم؟

الأولويات للتعليم والصحة

– د. داغستاني: لاتوجد الان أي مؤشرات حول الميزانية الجديدة. ولكن التوجه العام للسياسة الاقتصادية التي ينتهجها الملك عبدالله تركز على محورين. الأول هو التوازن في الانفاق بين مناطق المملكة. والثاني هو تركيز الانفاق على الشركات التنموية التي تحقق الرفاهية للمواطن. ومن هذا المنبع يمكننا معرفة توجهات الميزانية وأولوياتها. واعتقد أن الأولويات لن تتجاوز التعليم والصحة والخدمات البلدية.

– د. العبدلي: من أبرز الأولويات التي يتوقع أن تأخذها الميزانية هي الإنفاق على رأس المال البشري لأهميته أولا في صناعة التنمية للأجيال القادمة، وثانيا لتلافي عيوب مخصصات التعليم في الأعوام السابقة التي ساهمت في مخرجات تعليمية عاطلة.

التركيز على الانفاق الخدمي

– خليفة: إن وجود الفائض الكبير المتوقع في ميزان المدفوعات لعام ٢٠٠٧ يفتح المجال أمام الحكومة لامتلاك مساحة واسعة للتحرك في استخدام الفائض بالشكل المطلوب والمناسب، بحيث تتمكن في نهاية الأمر الوصول إلى الأهداف التي رسمتها.

ومن المتوقع أن يتم تركيز الإنفاق على القطاعات الخدمية ذات الأثر المباشر والكبير على المواطنين مثل التعليم والصحة والمواصلات وهي ستشمل كافة مناطق المملكة، وبالذات المناطق الأكثر احتياجا إلى المرافق والخدمات العامة. ومن المتوقع تخصيص ٢٥ ٪ من الميزانية على قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية وهو يعكس اهتمام الدولة بهذا القطاع المهم. ومن المتوقع أن تخصص ما يعادل ١٠ ٪ من الميزانية للتنمية الاجتماعية وتطوير الخدمات الصحية.

بالاضافة الى زيادة الإنفاق الاستثماري في المشاريع الإنتاجية وتوفير المنافع بالمناطق الصناعية التي تعاني من شح في الطاقة الكهربائية والمياه. الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية شاملة لمواجهة بمثل هذه التحديات. ومن المتوقع أن تخصص الدولة أكثر من ٢٥ ٪ من ميزانيتها للتنمية الاقتصادية والإنفاق الاستثماري الذي سيساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وتشجيع الاستثمار الخاص.

– جمال: أتوقع أن تحقق ميزانية ٢٠٠٦ فائضا بمقدار ٢٠٠ مليار ريال وهو ما سينعكس على توقعات بزيادة الانفاق في ميزانية عام ٢٠٠٧، والتوقع باستمرار العمل على خفض الدين العام بنسبة اكبر مما تم العام ٢٠٠٦ كذلك استمرار التوسع في الانفاق على المشاريع التنموية الجديدة واستكمال البنى التحتية والتي استحوذت على ٣٧٪ من الميزانية ثم يأتي قطاع التعليم والتعليم العالي والتدريب بحصة كبيرة أيضا ٢٥٪ اذ تم التوسع في افتتاح جامعات جديدة في مختلف أنحاء المملكة كذلك افتتاح مزيد من المدارس. يلي ذلك القطاعات المرتبطة بالصحة والتنمية الاجتماعية بنسبة ٢٦ ٪ تستأثر القطاعات الصحية بحصة كبيرة تمثل ٩٪ من الموازنة فيما تتوزع باقي الحصص على دعم الاسكان الشعبي ثم قطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية ثم قطاع الخدمات البلدية ثم مخصصات قطاع النقل والاتصالات التركيز على القطاعات الخدمية.

– بترجي: الأولويات المتوقع لها أن تتصدر الميزانية هي التعليم والصحة والخدمات البلدية وكما لاحظنا في الميزانيات السابقة أن هذه القطاعات تحظى بالنصيب الأوفر لانه على علاقة مباشرة بالمواطنين. والانفاق في هذه المجالات لازال بحاجة أكثر لاننا من اكثر دول العالم نموا في عدد السكان فالنسبة تصل الى ٢.٥٪ ودعم هذه القطاعات هو احد وسائل المباشرة في سبيل رفاهية المواطن وهذا مايسعى اليه خادم الحرمين الشريفين دائما.

انخفاض الدين العام

– الفت: لو أجرينا مقارنة بين عام ٢٠٠٢ والعام الحالي ٢٠٠٦ حيث بلغ الناتج الاجمالي الاسمي للمملكة ٧٠٧ مليار ريال عام ٢٠٠٢، بينما وصل في عام ٢٠٠٦ (متوقع) إلى حدود ١٤٠٠ مليار ريال أي بما يعادل الضعف عن ذلك العام. كما انخفض الدين المحلي من ٦٦٠ مليارا عام ٢٠٠٢ إلى ٣٨٠ ريال عام ٢٠٠٦. وكانت نسبة الديون للناتج العام ٩٣٪ في عام ٢٠٠٢ بينما لم تبلغ في عام ٢٠٠٦ اكثر من ٢٧٪. ومن هذه الأرقام يتضح جليا أن الأولويات اختلفت فاطفاء الدين العام وهو احد الأولويات تقلص بنسبة كبيرة صحيح انه لازال هناك رقم يجب أن يسدد ولكن لايمكن ان يسدد في نفس العام لأنه ستكون هناك سيولة فائضة داخل الاقتصاد لايستفاد منها وبالتالي أصبحت مشاريع التنمية المستدامة على رأس قائمة الأولويات.

تسديد الدين وتمويل المشاريع

«عكاظ»: الفائض الى أين سيتجه وما نصيب القطاعات المختلفة؟

– د. داغستاني: الفائض سيتجه لتسديد جزء من الدين العام، بالاضافة الى تمويل المشروعات التنموية التي تنعكس بصورة مباشرة على رفاهية المواطن وكما شاهدنا في العامين الماضيين توجيه جزء كبير من فائض الميزانيات لكل ما يمس مصالح المواطن سواء زيادة مخصصات الصناديق التي تقدم خدمات للمواطنين مثل صندوق التنمية العقاري أو بنك التسليف أو البنك الزراعي أو المصرف في المشاريع التي تحتاجها المناطق اضافة للمشاريع المعتمدة في الميزانية و مواجهة الزيادة المتوقعة في الانفاق الحكومي.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 18-12-2006 العـــدد : 14723
الصفحـات : 25 المسلسل : 192

ترشيد المصروفات

– د.العبدلي: أتمنى أن تكون هناك أبعاد استراتيجية في إدارة فوائض الميزانية، ولا ننسى أننا عانينا من عجز مزمن استمر حوالى عشرين عاما، ويجب أن نتعلم ونستفيد من فوائض الميزانية، وذلك بتبني سياسة الترشيد المجدي في كثير من المصروفات، ثانيا ان يكون هناك صندوق يخصص للأجيال القادمة وان يوجه إليه جزء من فوائض الميزانية القادمة.

– خليفة: في الوقت الذي نرتفع فيه إيرادات الدولة نجد أن حجم مديونيتها آخذ في التراجع، حيث يتوقع أن تنخفض المديونية العامة إلى أقل من ٢٨٠ مليار ريال نهاية العام الجاري، ويمثل ذلك تطورا إيجابيا كبيرا للاقتصاد السعودي حيث كان معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٣٪ في عام ٢٠٠٢، وهذا مؤشر على نية الدولة إطفاء الدين العام، بما سينعكس إيجابيا على الاقتصاد ويمنح المزيد من المرونة في الميزانيات القادمة.

ومن أهم التحديات التي تواجه الحكومة هو تخصيص جزء من الفائض للإنفاق التنموي بما في ذلك بناء التجهيزات الأساسية والبنية التحتية وصيانتها وتجديدها لتواكب الحركة التجارية والصناعية بالمملكة.

انشاء صندوق الأجيال

وكما هو معلوم انه تنعكس الأوضاع المالية للدولة خلال السنوات المدعومة بإيرادات نفط كبيرة لكنها تتدهور بصورة حادة في السنوات العجاف عندما تعكس الأسواق مسارها، وبالرغم من حالة التفاؤل المصاحبة لاستمرار الفائض في الميزانية القادمة للمملكة، فان المخاوف من حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي ما تزال قائمة بسبب ارتفاع أسعار النفط وعوامل أخرى وبالتالي انخفاض الطلب على النفط، والمرحلة الحالية تتطلب الاستفادة من التجارب السابقة، لذا فإن الشروع في إنشاء صندوق الأجيال يعتبر من الخطوات المهمة في المرحلة الحالية.

ومن المتوقع أن يواجه فائض الميزانية العديد من التحديات تتمثل في إدارة معدلات النمو المرتفعة، والسيطرة على التضخم، والتأكيد على كفاءة الاستثمارات في الأصول الثابتة، والإنفاق الحكومي، والإبقاء على الواردات المتزايدة عند مستوى يقل عن الصادرات.

– جمال: كما ذكرت أتوقع أن تستكمل الميزانية مسيرة زيادة الانفاق والتوسع في خفض الدين العام وهو ما ظهر جليا في رغبة مؤسسة النقد في شراء السندات التي طرحتها سابقا في سوق المال مما يخفف أعباء خدمة الدين كذلك التوسع في المشاريع التنموية الا أنني لا أتوقع زيادة كبيرة في نسب الانفاق وذلك للتحفظ المعتاد في تقديرات أسعار النفط والتي أبدت نوعا من الاستقرار عند معدلات ٦٠ دولارا لكن هناك مخاوف من الضغط على أسعار النفط نتيجة زيادة المعروض وتوقعات بتراجع النمو العالمي لا سيما من الدول المتقدمة وفي مقدمتها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وتوقعي بان في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ سيتم تحديد المدى المناسب لأسعار النفط والتي لا تتسبب في التأثير السلبي على نمو الاقتصاد العالمي ولا تجعف دخل الدول المنتجة.

تخفيض البطالة والمديونية

ولا شك ان حجم الانفاق الحكومي على معظم القطاعات التنموية انفاق جيد لكن ربما لا تكون هناك كفاءة في طبيعة الانفاق حيث أن كفاءة هذا الانفاق يجب أن تنعكس في معدلات النمو للقطاعات الإنتاجية غير النفطية وتخفيض نسب البطالة التي تصل الى ٨٪ في اقل التوقعات، كذلك من الأولويات تخفيض المديونية التي تراكمت على المواطنين نتيجة القروض الاستهلاكية التي تبخرت في سوق الأسهم، لان لها آثار سلبية على الحركة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الخاص ولعل المجال لا يتسع لذكر بعض المقترحات بهذا الشأن الا أن الأمر بحاجة الى المعالجة.

– بترجي: المتتبع لمجريات ومعطيات الساحة العالمية وماشيدته من ارتفاع في أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٦ وهو ما انعكس بصورة ايجابية على ميزانية المملكة واوجد فائضا سيوجه جزء منه لاطفاء الدين العام والجزء الاكبر سيوجه لدعم مسيرة التنمية الشاملة على مستوى المملكة وبصفة خاصة في المشاريع التعليمية لأنها الاستثمار الأهم كذلك المشاريع الصحية والتنموية ولانتسى اهتمام الدولة بإقامة مشاريع الاسكان الخيرية لمساعدة الفئات المحتاجة في المجتمع.

دعم مشاريع التنمية المستدامة

– الفت: الاقتصاد السعودي من المتوقع أن يستمر خلال الأربع سنوات القادمة بنفس الوتيرة التي تزامنت مع الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط والتي حققت فائضا في الدخل مما انعكس على الميزانيات خلال الأعوام السابقة، وحساب الميزانية العامة للدولة قام على أساس ٣٨ دولارا للبرميل وهو السعر الذي تحتاجه الدولة لتغطية الميزانية، بينما بلغ سعر البرميل حاليا في حدود ٦٢ دولار للبرميل، أي أن الفائض سيكون كبيرا وبالامكان الاستفادة منه في مشاريع التنمية المستدامة وفي مشاريع تكون ذات عائد على البلد في السنوات القادمة خاصة وأننا نعتمد في الوقت الراهن على أسعار البترول في تحديد ميزانية الدولة وكما هو معروف ان الاعتماد على مصدر واحد يشكل خطرا على مستقبل الأجيال القادمة التي من حقها علينا ان نؤمن لها وضعا جيدا في ظل هذه الموارد الجيدة في السنوات القادمة.

«عكاظ»: ما المناطق التي ستحظى بجزء كبير من هذه الميزانية؟

تنمية الجنوب والشمال

– د. داغستاني: في تصوري الشخصي أن المناطق التي ستحظى بجزء كبير من هذه الميزانية هي الأقل تنمية في الجنوب والشمال بشكل خاص واعتقد انه سيتم لها اعتمادات كبيرة لأنه هناك توجه بأن يتم التركيز على المناطق التي لم تنل نصيبا مثل بقية المناطق وهذا ما أعلنه خادم الحرمين الشريفين في منطقة جازان ووعد أهلها بأن تنال نصيبها من التنمية بشكل خاص.

– خليفة: رغم التوقعات المالية الجيدة فما زالت المملكة تواجه تحديات ماثلة لتوفير فرص عمل للسعوديين الذين يدخلون سوق العمل سنويا في ظل تواجد أكثر من ٨ مليون عامل وافد يعملون في كل القطاعات بدءا من الأعمال اليدوية الأساسية إلى القطاع المصرفي والأعمال الهندسية في حقول النفط. ونشير هنا الى أن هناك خطوات تنفيذية نحو السعودة تشرف عليها وزارة العمل بالتنسيق مع صندوق تنمية الموارد البشرية وكافة الجهات ذات الاختصاص وذلك بحصر الشباب السعودي العاطل عن العمل وتدريبهم وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص وهذا لن يتم ما لم تكن هناك تنمية متوازنة في كافة أرجاء المملكة وما اعتماد مدينتي حائل وجازان الاقتصاديتان الا دليل على ان التوجه هو نحو المناطق الاقل نموا.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 18-12-2006 العـــدد : 14723
الصفحـات : 25 المسلسل : 192

- بترجي: بكل تأكيد أن المناطق الأقل نموا هي الأكثر احتياجا لدعمها بمشاريع تحقق التوازن بين جميع المناطق لايكون هناك تفاوت كبير كما هو حاصل الان ولاشك ان زيارة خادم الحرمين الشريفين لبعض مناطق المملكة تؤكد على التوجه نحو ايجاد تنمية شاملة لكافة ارجاء المملكة وشاهدنا المشاريع التي دشنها حفظه الله لبعض هذه المناطق ومؤكدا أن المناطق الأخرى ستنال نصيبها من هذه الميزانية.

«عكاظ»: الاعتمادات المالية كيف توزع بين مصارف الانفاق؟

- د. داغستاني: الاعتمادات المالية يجب أن تراعي تحقيق النمو الذي يعجل بالتنمية بالاضافة الى الحرص على التوزيع المتوازن للموارد المالية بين مصارف الانفاق ومجالاته وبين مناطق المملكة للوصول الى النمو المتوازن المستدام وهذه الأمور بكل تأكيد هي محل اهتمام المسؤولين ومن ضمن أولوياتهم.

- خليفة: الاعتمادات يجب أن توجه لجميع القطاعات فبالرغم من أن الدولة تراهن على القطاع الخاص لكي يلعب دورا محوريا كمحرك للاقتصاد في خطط التنمية المستقبلية، كما اعتبرت التخصيص خيارا استراتيجيا يساهم في تخفيف الأعباء على الميزانية العامة ويؤدي إلى رفع جودة الخدمات حسن استغلال الموارد المتاحة، إلا أنه يعاب على هذه الإجراءات والإصلاحات هو البطء في التنفيذ وعدم وجود خطة أو استراتيجية واضحة لتطبيق تلك الإصلاحات بحيث تطبق وفق جدول زمني محدد يحقق لها الأهداف المرسومة. كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا زالت تواجه العديد من التحديات والمعوقات من أهمها عدم وجود التشريعات القانونية الواضحة التي تحمي مؤسسات التمويل والبنوك التجارية من عمليات التمويل لتلك المنشآت، لذا فإن الأمر يتطلب إزالة المعوقات التي تعترض هذه المنشآت، إلى جانب تحسين قدرتها التنافسية لكي تساهم بصورة فعالة في تنويع القاعدة الاقتصادية.

- جمال: كما نعلم أن أحجام الإنفاق جيدة، لكن يلمس الجميع غياب التنسيق فيما بين الجهات الحكومية فالكثير من المشروعات معطلة بسبب بطء أو عدم مواكبة الانجاز بالمرافق الحكومية بما يتناسب مع معدلات النمو المرجوة ومن ذلك التحفظات المبالغ فيها بشأن الاستقدام وتأخر صدور القرارات والتنظيمات او تعقيدها وكذلك آليات التقاضي، و تأخر كثير من مشاريع البنى التحتية يكبد الاقتصاد تكاليف كبيرة وربما لا تكون منظورة او مقدرة بالشكل الحقيقي فمشكلة الطاقة الكهربائية وتوفير المياه ومشكلة رداءة بعض المطارات والقطاعات الصحية كلها لها آثار سلبية تؤثر بشكل مباشر على عموم المواطنين وعلى قدرات الاقتصاد على جذب مزيد من الاستثمارات، وبلاشك ان دور القطاعات الحكومية في جذب او طرد الاستثمارات هو أمر جوهري وهو ما جعل كثير من دول المنطقة تستفيد من بيروقراطية الأجهزة الحكومية لدينا لصالح دولها عبر تسهيل الاجراءات والتخفيف من التعقيدات، كذلك أن القطاع الخاص سيواجه منافسات حقيقية خلال الفترة القادمة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.، ولذا فان من اكبر المعوقات هو أن كل جهة حكومية تتصرف بمعزل عن التوجهات العامة والاستراتيجات لخطط التنمية.

- بترجي: يتوقع أن تعتمد الميزانية جميع المشاريع المقترحة والتي يحتاجها البلد وبالتالي لن يكون هناك اشكاليه في توزيع الاعتمادات.

- الفت: أحب أن أشير الى ان ارقام صادرات النفط ٦٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ بينما بلغت ٢٠٣ مليار في عام ٢٠٠٦ أي ما يعادل أربعة أضعاف. وبلغت الموجودات الرسمية بالخارج ٢٧٠ مليار دولار تقريبا. اذكر أن ميزانية الدولة في عام ٢٠٠٢ كان بها عجز ٢٠ بليون ريال بينما بلغ الفائض ٢٥٠ بليونا للعام المنصرم. وهذه الأرقام تفتح الباب أمام اعتماد المشاريع التي نحتاجها في الوقت الحالي أو تكون استثمارا مستقبليا في التوزيع بين الآني والمستقبلي هو المفترض.

التوصيات

- تحديد أبعاد استراتيجية لادارة فوائض الميزانية وتبني سياسة الترشيد المجدي في المصروفات العامة.
- توجيه جزء من فوائض الميزانية لانشاء صندوق للأجيال القادمة.
- تخفيض مديونيات المواطنين نتيجة القروض الاستهلاكية التي تبخرت في أسواق المال.
- توجيه فوائض الميزانية لمشاريع التنمية المستدامة ذات العائد الكبير للوطن.
- تنويع مصادر الدخل بانشاء المزيد من المشاريع التنموية بدلا من الاعتماد على مصدر وحيد يشكل خطرا على الأجيال القادمة.
- تقديم الدعم لازالة معوقات المنشآت الصغيرة وتحسين قدرتها التنافسية.

المشاركون في الندوة

- د. عبدالعزيز اسماعيل داغستاني- رئيس دار الدراسات الاقتصادية
- د. عابد العبدلي- استاذ بقسم الاقتصاد الاسلامي بجامعة ام القرى
- عصام مصطفى خليفة- عضو جمعية الاقتصاد السعودي، كبير أخصائي التخطيط
- ماهر جمال- رجل اعمال
- عازن بترجي- نائب رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة
- الفت قباني- عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة ورئيس مجلس جدة للمسؤولية الاجتماعية.